السياسات والتشريعات وصنع القرار

الخدمات والإجراءات الحكومية

الموارد البشـــرية والقيادات

السياسات والتشريعات وصنع القرار

البيانـــات والتقنيـــات الناشـــئة

الحوكمة والبيئـة التنظيمية

كفاءة الإنفـاق

الثقافـــة المؤسسيـــة

عدد الأهـــداف الاستراتيجية

05

عدد المشـــاريع

15

الكلفة التأشـيرية

7.9 مليون دينار

رؤية المكون: سياسات وتشريعات متكاملة ومرنة تُصاغ بمشاركة وشفافية، قائمة على الأدلة والابتكار، وتواكب توجهات المستقبل

يعدّ مكوّن السياسات والتشريعات وصنع القرار ركيزة أساسية في جهود تحديث القطاع العام، لما له من دور مباشر في تحسين جودة الحوكمة ورفع كفاءة الأداء الحكومي وتعزيز الثقة بين المواطن والحكومة. ويهدف هذا المكوّن إلى ترسيخ منظومة متكاملة ومرنة لرسم السياسات وإعداد التشريعات واتخاذ القرار، تقوم على المشاركة والشفافية، وتستند إلى الأدلة والابتكار، بما يضمن مواءمتها مع الأولويات الوطنية وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات المستقبل.

ويرتكز هذا المكوّن على الانتقال إلى منظومة مؤسسية موحّدة تربط بين السياسات والتشريعات والتخطيط وقياس الأداء، وتفعّل المشاركة العامة، وتعزز الاستخدام المنهجي للأدوات التحليلية وتقييم الأثر لدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة.

وقد شهد هذا المسار خلال الفترة (2022–2025) بناء أسس مهمة لمنظومة أكثر نضجًا في صياغة السياسات وصنع القرار، غير أن التقييم الشامل أظهر الحاجة إلى تطوير أعمق يضمن التكامل والاستدامة ورفع جودة الأثر المتوقع.

أبرز إنجازات البرنامج التنفيذي الأول

شهدت منظومة السياسات وصنع القرار خلال الفترة (2022–2025) تطورًا ملموسًا، تمثّل في إرساء الإطار التنظيمي والمؤسسي الداعم للتنظيم الجيد وتقييم أثر السياسات والتشريعات. وقد تُوّج هذا التقدم بإقرار نظام التنظيم الجيد وتقييم أثر السياسات والتشريعات رقم (16) لسنة 2025، الذي أسّس لنهج مؤسسي في صنع القرار المبني على البيانات والأدلة، بهدف تعظيم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتشريعات والسياسات العامة. كما شمل ذلك إصدار التعليمات والأطر التنظيمية والمؤسسية اللازمة لتطبيق النظام على أرض الواقع، وإطلاق بوابة "تواصل" كمنصة وطنية للتشاور العام الإلكتروني، بما أسهم في مأسسة وتفعيل منظومة التنظيم الجيد وتعزيز المشاركة والشفافية في عملية صنع القرار.

الإنجـــازات	الوصـــــف
تطوير وتوحيد الأدوات والمنهجيات الخاصة بإعداد السياسات العامة	تم تطوير أدلة وإجراءات عمل ومنهجيات داعمة لإعداد السياسات العامة، مما أسهم في رفع جودة التحليل وتعزيز اتساق عملية رسم السياسات داخل المؤسسات الحكومية
إصدار نظام التنظيم الجيد وتقييم أثر التشريعات والسياسات رقم (16) لسنة 2025 وإقرار تعليمات إعداد دراسات تقييم الأثر	تم تطوير أدلة وإجراءات عمل ومنهجيات داعمة لإعداد السياسات العامة، مما أسهم في رفع جودة التحليل وتعزيز اتساق عملية رسم السياسات داخل المؤسسات الحكومية
إطلاق بوابة "تواصل" للتشاور العام الإلكتروني www.tawasal.gov.jo	تم تطوير منصة حكومية رقمية موحّدة للتشاور والمشاركة العامة حول السياسات والتشريعات، لتكون بوابة وطنية تدعم نهج الحكومة المتمحورة حول المواطن. وتتيح المنصة نشر مسودات السياسات والتشريعات ودراسات تقييم الأثر، وتوفّر أدوات تفاعلية للمشاركة والاستطلاع، مع إتاحة نتائج المشاورات والتغذية الراجعة. ويسهم ذلك في إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة بشكل فعّال، وضمان انعكاس آرائهم على السياسات المقترحة، وتعزيز الشفافية والمساءلة والثقة في القرار العام
مأسسة وتفعيل عملية التنظيم الجيد وتقييم الأثر	• إنشاء وحدات متخصصة او تكليف وحدات قائمة • تنفيذ برامج لبناء القدرات الحكومية في مجال السياسات وتقييم الأثر • إنشاء وحدة داخل الرئاسة معنية بالأشراف والرقابة في مجال تقييم الأثر • إنشاء مجتمع مهني (Community of Practice) للعاملين في مجال تقييم الأثر • البدء بتطبيق النظام ابتدأ من شهر (2025/9)
إعداد تشريعات داعمة لرؤى التحديث	تطوير وتحديث مجموعة من التشريعات التي دعمت برامج التحديث الاقتصادي والإداري والسياسي

أبرز التحديات ومجالات التحسين

السياسات وصنع القرار المبني على الأدلة

على الرغم من الإنجازات التي تحققت في إطار البرنامج التنفيذي الأول، لا سيما في إرساء أسس التنظيم الجيد وتفعيل أدوات مثل تقييم الأثر والتشاور، فلا تزال عملية صنع السياسات والقرارات الحكومية تواجه إشكاليات تحد من فاعليتها. ويبرز من بينها محدودية تفعيل إطار وطني متكامل لصنع السياسات، حيث يستمر الاعتماد على أدوات جزئية دون مأسسة منظومة شاملة تغطي كامل دورة السياسة بما يضمن الاتساق ويعزز الحوكمة والمساءلة. كما تعاني منظومة تقييم الأثر للسياسات من محدودية الجاهزية المؤسسية، سواء على صعيد توفر الكفايات والخبرات والبيانات، إضافة إلى محدودية الرقمنة والاستخدام المنهجي للأدوات التحليلية الرقمية أو محدودية فاعلية التشاور.

التحديـــات ومجالات التحسين	الوصـــــف
محدودية تفعيل الإطار الوطني لعملية صنع السياسات	تتطلب المرحلة المقبلة الانتقال من التركيز على أدوات جزئية في صنع السياسات، مثل تقييم الأثر والتشاور الخارجي، إلى مأسسة منظومة وطنية متكاملة لصنع السياسات والقرارات الحكومية تغطي كامل دورة السياسة من تحديد الأولويات إلى التنفيذ والتقييم. ويسهم هذا التحول في تعزيز اتساق السياسات والقرارات الحكومية، والحد من التكرار والازدواجية، ورفع جودة القرارات وكفاءتها وفاعليتها، إلى جانب توضيح الأدوار والمسؤوليات بين الدوائر ومركز الحكومة، وتعزيز الحوكمة والمساءلة المؤسسية
محدودية الجاهزية المؤسسية في مجال تقييم الأثر للسياسات	على الرغم من الإنجازات المتحققة في مجال التنظيم الجيد وتقييم الأثر، إلا أن المرحلة المقبلة تتطلب تعزيز الجاهزية المؤسسية لترسيخ تقييم الأثر كأداة فاعلة بصنع القرار الحكومي، من خلال حزمة متكاملة من التدخلات، تشمل الاستمرار في: • بناء القدرات الفردية لإجراء دراسات تقييم أثر عالية الجودة، عبر تطوير مسارات اعتماد وتدريب متخصصة ومهننة العاملين في هذا المجال • تمكين القيادات الحكومية لتبنّي تقييم الأثر والتحفيز على استخدامه • تطوير آليات مرنة وسريعة الاستجابة لتوفير الخبرات المتخصصة عند الحاجة، بما يتناسب مع طبيعة وتعقيد السياسات محل الدراسة • تعزيز منظومة البيانات والمؤشرات القطاعية من حيث التوفر والاستدامة والجودة، بما يمكّن من إعداد دراسات تقييم أثر دقيقة وموثوقة • تعزيز الشراكات المؤسسية مع مراكز الدراسات والمعلومات التي تمكن من توفير الدعم المعرفي والمعلوماتي والدراسات الاستطلاعية

[1] الرقابة الذكية (RegTech): هي استخدام التقنيات الرقمية والتحليل البياني والذكاء الاصطناعي لتمكين الجهات الحكومية والرقابية من متابعة الامتثال للتشريعات بشكل لحظي واستباقي، وتحليل المخاطر وأنماط عدم الامتثال، بما يدعم الرقابة الفعّالة واتخاذ القرار القائم على البيانات

[2] الامتثال التلقائي (Touchless Compliance): تمكين المتعامل من الالتزام بالقانون تلقائيًا عبر ربط القواعد القانونية مباشرة بالأنظمة التشغيلية، بحيث لا يُنفّذ الإجراء إلا إذا كان متوافقًا مع المتطلبات القانونية النافذة، دون الحاجة إلى تدخل بشري أو مراجعة لاحقة

التحديــات ومجالات التحسين	الوصـــــف
تعزيز فاعلية التشاور الداخلي والمشاركة العامة في صنع القرار	على الرغم من إطلاق المنصة الوطنية الموحّدة للمشاركة العامة «تواصل»، إلا أنه لا تزال هناك حاجة لتشجيع استخدامها وتوسيع أدوات مشاركة المواطنين وأصحاب المصلحة بما يضمن أثرًا فعليًا للتغذية الراجعة في تطوير السياسات والتشريعات وبالتوازي، إرساء إطار مؤسسي وملزم للتشاور الداخلي المبكر والمنهجي بين الجهات الحكومية ذات العلاقة، ولا سيما في السياسات المشتركة، بما يضمن اتساق السياسات وتكاملها، ويعزز تبنّيها مؤسسيًا، ويدعم العمل الحكومي المتكامل

التشــريعات

يمتلك الأردن موروثًا تشريعيًا راسخًا أسهم عبر عقود في بناء دولة المؤسسات وسيادة القانون، وتنظيم مختلف القطاعات، ودعم مسارات التنمية، وتعزيز الثقة في الإطار القانوني للدولة.

غير أن هذه المنظومة التشريعية، وبحكم تراكمها عبر فترات زمنية طويلة وتعدد السياقات التي نشأت فيها، باتت تواجه تحديات متزايدة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم. إذ لا تزال تعتمد إلى حدّ كبير على أساليب تقليدية في إعدادها وإدارتها، الأمر الذي يحدّ من القدرة على إدارتها بكفاءة ويزيد من احتمالية الأخطاء والتعارض او التداخل في النصوص، إضافة الى بطء وتباين في الاستشارات القانونية، وصعوبة التحقق من الامتثال القانوني وارتفاع كلفته على المواطن وبيئة الأعمال.

كما تواجه الجهات المعنية صعوبة في صياغة تشريعات جديدة منسجمة مع الإطار القائم، إلى جانب محدودية وصول المواطنين وفهمهم للتشريعات، وغياب الأدوات الحديثة الداعمة للتحول الرقمي وتوظيف التقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي في إدارتها. ويؤدي ذلك إلى استمرار التعامل مع التشريعات بوصفها أدوات ضبط تقليدية، أكثر من كونها أدوات تمكين وتحفيز، مما يحدّ من قدرتها على دعم تنافسية الاقتصاد وتعزيز ثقة المواطن بفاعلية الدولة.

التحديـــات ومجالات التحسين	الوصـــــف
أساليب نمطية في إعداد وإدارة التشريعات	تواجه الجهات الحكومية تحدّيًا متزايدًا في التعامل مع منظومة تشريعية كبيرة تراكمت عبر عقود، ويعود ذلك في جانب رئيسي منه إلى استمرار الاعتماد على أساليب تقليدية في إعداد وإدارة التشريعات. وهذا الأمر يزيد من احتمالية ظهور عدد من الإشكاليات، أبرزها: • تعارض النصوص التشريعية وتداخلها وصعوبة تتبّعها يدويًا، أدى غياب أدوات رقمية لإدارة التشريعات إلى صعوبة تتبّع النصوص وتحليل اتساقها وتكاملها يدويًا، مما يزيد من احتمالية الأخطاء وظهور فجوات في الامتثال القانوني • بطء الاستشارات القانونية وتباينها، يؤدي الاعتماد على إجراءات تقليدية وتعدد مرجعيات التفسير إلى بطء إصدار الآراء القانونية وتفاوتها، مما يؤخر اتخاذ القرار ويزيد من عدم الاتساق في التفسير • صعوبة تتبع اكتمال الإطار التشريعي (أنظمة، وتعليمات) اللازم لتنفيذ القوانين • صعوبة صياغة تشريعات جديدة منسجمة مع المنظومة التشريعية القائمة، تواجه الجهات صعوبة في إعداد تشريعات جديدة متوافقة مع المنظومة التشريعية القائمة، وتحديد انعكاساتها على التشريعات الأخرى وما يتطلبه ذلك من تعديل أو مواءمة
صعوبة التحقق من الامتثال القانوني	تتمثّل هذه الإشكالية في محدودية قدرة الدوائر على التحقق المنهجي (وفي الوقت المناسب) من توافق القرارات والإجراءات مع التشريعات النافذة، نتيجة تعدد النصوص وغياب آليات تقنية فعّالة، مما يأثر على نسبة الامتثال وزيادة المخاطر القانونية وتفاوت التطبيق ويمكن معالجة هذا التحدي من خلال تطوير منظومة تقنية متكاملة للتحقق المبكر من الامتثال، تعتمد حلول الرقابة الذكية (Regtech)[1] والامتثال التلقائي (Touchless Compliance)[2] بما يسرّع التطبيق، ويقلّص فجوات الامتثال، ويخفض كلف الالتزام، ويعزّز موثوقية القرار الحكومي
محدودية الابتكار التشريعي والقدرة على اختبار التشريعات قبل تعميمها	تواجه المنظومة التشريعية تحدّيًا يتمثل في محدودية القدرة على اختبار السياسات والتشريعات الجديدة قبل إقرارها، لا سيما في القطاعات سريعة التطور، مما يزيد من مخاطر عدم الملاءمة والحاجة إلى تعديلات لاحقة ويحدّ من الابتكار ويمكن معالجة ذلك من خلال توفير بيئة تجريبية قانونية آمنة تتيح اختبار السياسات والتشريعات وتقييم أثرها قبل التعميم، بما يعزز مرونة المنظومة التشريعية ويدعم الابتكار مع الحفاظ على المصلحة العامة

التخطيط الاستراتيجي الشمولي وإدارة أداء الحكومي

أطلقت المملكة الأردنية الهاشمية مشروعها الوطني للتحديث الشامل للأعوام (2022–2033)، والذي تضمّن رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام، وتمت ترجمتهما إلى برامج تنفيذية مدعومة بمنظومة متابعة وتقييم شملت تفعيل وحدة الإنجاز الحكومي ووحدة إدارة وتنفيذ برنامج تحديث القطاع العام.

ورغم هذا التقدم المؤسسي، فلا تزال عملية مأسسة التخطيط الاستراتيجي الشمولي وإدارة الأداء الحكومي تواجه تحديات جوهرية على مستوى الدوائر والمؤسسات الحكومية، تتمثل في غياب بعض الخطط القطاعية المشتقة من الأهداف والمؤشرات الوطنية، وضعف الربط والاتساق بين الخطط الاستراتيجية المؤسسية والأولويات الوطنية،و غياب نسق موحّد لإعداد الخطط الاستراتيجية، وتأثرها بتغيّر القيادات والحكومات، إلى جانب ضعف البنية الرقمية الداعمة للتخطيط والمتابعة وربطها بالأداء المؤسسي والفردي، الأمر الذي يحدّ من فاعلية المتابعة والمساءلة المبنية على النتائج، ويؤثر على قدرة الحكومة في توجيه الجهود بشكل متكامل نحو تحقيق الأهداف الوطنية.

التحديـــات ومجالات التحسين	الوصـــــف
محدودية تفعيل منظومة التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء الحكومي	تبرز الحاجة إلى مأسسة التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء الحكومي، إذ يؤدي غيابها إلى تشتّت الجهود وضعف التنسيق وصعوبة قياس الأثر في تحقيق الأولويات الوطنية المشتركة، وتاليا عدد من إشكاليات: • غياب بعض الخطط القطاعية المشتقة من الأهداف والمؤشرات الوطنية • ضعف الربط والاتساق بين الخطط المؤسسية والأولويات الوطنية، يتمثّل هذا التحدّي في عدم اشتقاق الأهداف والمؤشرات المؤسسية بشكل منهجي (Cascading Down) من الأهداف والمؤشرات الوطنية • غياب نسق موحّد لإعداد الخطط الاستراتيجية، حيث تظهر اختلافات كبيرة بين الخطط الاستراتيجية للدوائر من حيث هيكلها ومحتواها ومستوى تفصيلها، مما يحدّ من قابليتها للمقارنة والتحليل والمتابعة • اختلاف فترات سريان ومدد تنفيذ الخطط الاستراتيجية بين الدوائر، لا سيما المشتركة في تحقيق أهداف وطنية واحدة، مما يضعف المتابعة ويحدّ من قياس التقدم نحو الأهداف الوطنية
ضعف البنية الرقمية الداعمة للتخطيط والمتابعة داخل المؤسسات وربطها بالأداء المؤسسي والفردي	يتمثّل هذا التحدّي في محدودية توفر أنظمة رقمية متكاملة داخل المؤسسات الحكومية تدعم التخطيط والمتابعة بشكل منهجي، وتربط بين الأهداف والخطط والمشاريع من جهة، والأداء المؤسسي والفردي من جهة أخرى. ويؤدي ذلك إلى ضعف تتبّع الإنجاز، ومحدودية استخدام بيانات الأداء في التقييم والمساءلة، وصعوبة قياس مساهمة الأفراد والوحدات في تحقيق الأهداف الاستراتيجية

التوجهات الاستراتيجية

ينطلق البرنامج التنفيذي الثاني (2026–2029) من قناعة بأن تطوير السياسات والتشريعات لم يعد مرتبطًا بإصدار الأدوات والنصوص فقط، بل يتطلب بناء منظومة متكاملة تربط بين رسم السياسات وإعداد التشريعات وصنع القرار. وعليه،فإن البرنامج يسعى إلى توحيد النهج الوطني في إعداد السياسات والتشريعات، مأسسة التخطيط الاستراتيجي وربط الأهداف المؤشرات على المستوى المؤسسي بالأولويات الوطنية والقطاعية وتفعيل قياس الأداء الحكومي.

كما يركّز البرنامج على ترسيخ ثقافة اتخاذ القرار المبني على الأدلة، من خلال تطوير منظومة بيانات وطنية داعمة، وتفعيل تقييم الأثر بصورة منهجية، وتوظيف التقنيات الحديثة، بما فيها الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي، لتحسين جودة التحليل واستشراف المخاطر والفرص، ودعم قرارات أكثر دقة وفاعلية.

وإلى جانب ذلك، يسعى البرنامج إلى تعزيز المشاركة العامة والتشاور الداخلي المنظّم بما يضمن إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة بفاعلية وشفافية. على أن يواكب ذلك تطوير القدرات المؤسسية والبشرية، وتوفير هياكل وأدوات داعمة لصنع القرار مثل مختبرات الأدلة والابتكار.

فيما يخص التشريعات، فالتوجّه الاستراتيجي يتمحور حول بناء منظومة تشريعية حديثة وذكية تُدار رقميًا عبر كامل دورة حياة التشريع، وتدعم الرقابة والامتثال الذكي، والتجريب التشريعي الآمن قبل التعميم. ويُتوقّع أن ينعكس هذا التوجّه في تشريعات أكثر دقة ومرونة واستباقية، تُعدّ وتُحدَّث بزمن أقصر وبكلف امتثال أقل، مما يعزّز كفاءة الأداء الحكومي، ويرسّخ الثقة بفاعلية التطبيق القانوني، ويدعم مسارات التحديث الإداري والاقتصادي انسجامًا مع مخرجات تحديث القطاع العام.

أبرز النتـائج المرغوبـة

- إشراك المواطنين في مرحلة إعداد وصياغة السياسات والتشريعات
- تطبيق تقييم الأثر على السياسات والتشريعات الحكومية الجديدة
- تعزيز اتخاذ القرار المبني على التحليل والبيانات
- رفع عدد التشريعات المبرمجة إلكترونيًا

الأهداف والمؤشرات الاستراتيجية

المخـــــرج	الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء الاستراتيجي
حكومة محورها المواطن	3.1.1 ترسيخ نهج تشاركي في تطوير السياسات والتشريعات وصنع القرار يلبي احتياجات المواطن ويعزز الثقة	نسبة السياسات والتشريعات المطروحة للتشاور العام
حكومة مرنة وجاهزة للمستقبل	3.2.1 تطوير منظومة تخطيط للسياسات والتشريعات مرنة، استباقية وتفاعلية مبنية على تقييم الأثر والأدلة	نسبة السياسات والتشريعات الحكومية التي خضعت إلى دراسات تقييم الأثر
	3.2.2 بناء منظومة متكاملة لإدارة الأداء الحكومي ترتكز على الإدارة الموجّهة بالنتائج وتنمية القدرات	نسبة الجهات الحكومية التي تطبّق نظام إدارة الأداء وفق المنهجية المعتمدة
حكومة متكاملة وكفؤة	3.3.1 تكامل وكفاءة منظومة صنع القرار ورسم السياسات والتشريعات وانسجامها مع الأولويات	مؤشر جودة التشريعات
حكومة ذكية ومبتكرة	3.4.1 التحول نحو منظومة سياسات وتشريعات رقمية ذكية تعزز الامتثال وتدعم الابتكار	مؤشر نضج التحول الرقمي للتشريعات والسياسات

قائمـة المشـاريع

الهدف الاستراتيجي	اسم المشروع	الجهة المسؤولة	سنوات التنفيذ
3.1.1 ترسيخ نهج تشاركي في تطوير السياسات والتشريعات وصنع القرار يلبي احتياجات المواطن ويعزز الثقة	بناء المنظومة البيئية لتقييم أثر السياسات	وحدة التنظيم الجيد وتقييم الأثر - رئاسة الوزراء	2029 - 2026
	تطوير منظومة التوظيف الذكي	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	2029 - 2026
	تعزيز قدرات المؤسسية في مجال الاستقطاب والتعيين اللامركزي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	2029 - 2026
3.2.1 تطوير منظومة تخطيط للسياسات والتشريعات مرنة، استباقية وتفاعلية مبنية على تقييم الأثر والأدلة	تطوير إطار عام لحوكمة التخطيط الاستراتيجي الشمولي في القطاع العام	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	2029 - 2026
	تطوير إطار لاتخاذ القرارات في الوظائف القيادية	هيئة الخدمة والإدارة العامة	2029 - 2026
	مركز ابتكار السياسات في القطاع العام -	وحدة التنظيم الجيد وتقييم الأثر - رئاسة الوزراء	2029 - 2026
	تنفيذ برنامج تطوير القدرات المؤسسية في التخطيط الاستراتيجي (المرحلة الثانية)	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	2029 - 2026
	تطوير القدرات المؤسسية على تقييم الأثر	وحدة التنظيم الجيد وتقييم الأثر - رئاسة الوزراء	2029 - 2026
3.2.2 بناء منظومة متكاملة لإدارة الأداء الحكومي ترتكز على الإدارة الموجّهة بالنتائج وتنمية القدرات	تطوير منظومة لمتابعة الأداء الحكومي	هيئة الخدمة والإدارة العامة	2029 - 2026
3.3.1 تكامل وكفاءة منظومة صنع القرار ورسم السياسات والتشريعات وانسجامها مع الأولويات	تطوير سياسات الخدمة والادارة العامة المبنية على الادلة والدراسات	هيئة الخدمة والإدارة العامة	2029 - 2026

قائمـة المشـاريع

الهدف الاستراتيجي	اسم المشروع	الجهة المسؤولة	سنوات التنفيذ
3.4.1 التحول نحو منظومة سياسات وتشريعات رقمية ذكية تعزز الامتثال وتدعم الابتكار	تطوير المنظومة الرقمية للتشريعات والأمتثال (PolicyOps and RegTech)	ديوان التشريع والرأي	2029 - 2026
	دعم منظومة الابتكار	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	2029 - 2026
	تطوير نظام ذكي لتقييم أثر السياسات والتشريعات	وحدة التنظيم الجيد وتقييم الأثر - رئاسة الوزراء	2029 - 2026
	تطوير لوحة بيانات مركزية لمتابعة مؤشرات النزاهة	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	2029 - 2026